

يشكل الدين الإسلامي في دستور الأردن ودولته المرجعية الحضارية والفكرية والثقافية الأساسية للدولة فهو دين الدولة والمجتمع، وهو أساس التكوين الروحي والثقافي والفكري لشعبنا وأمتنا العربية وشعوبها، فالعرب كانوا دائماً قادة الإسلام وكانت بلادهم الحاضنة الأولى للدعوة الإسلامية، كرمهم الله باختيار نبي الإسلام العربي الهاشمي، محمد صلوات الله عليه، وباختيار اللغة العربية كوعاء فكري وثقافي لدعوة الإسلام وكلغة للقرآن الكريم، وكان العرب طلائع حملة الدعوة والجهاد والفتح الإسلامي، وأي محاولة للفصل بين العرب والإسلام تستهدف الفصل بين روح الأمة وفضائها الروحي، والثقافي وبعدها العربي الذي يشكل مقومها الأساسي.

والشريعة الإسلامية مصدر أساسي من مصادر التشريع القانوني في الدولة الأردنية، والمرجعية الحضارية والإنسانية والفكرية التي أقامت نهج الاعتدال والسماحة، واحترام الأديان السماوية الأخرى، وإعلاء قيم الإنسانية والانفتاح على العلم والحضارات الإنسانية الأخرى بدون تعصب أو انغلاق أو تطرف.

والإسلام ليس اجتهاداً فكرياً تتنازع الأحزاب وتختلف فيه ولا مرجعية خاصة تختص بطرف سياسي دون آخر أو تخص بشعب مسلم دون آخر، بل هو مرجعية روحية وفكرية شاملة للدولة الأردنية المسلمة بجميع فعالياتها الاجتماعية والسياسية.

والإسلام فكر ورؤية للحياة قائمة على ثوابت العقيدة التي يحترمها

ويجلها المسلمون وعلى الاجتهاد الموصول في متغيرات الزمان ومستجدات الحياة، والأخذ بما ينفع الناس من مستجدات في حياتهم ومعاشهم على قاعدة لا ضرر ولا ضرار وبما لا يتناقض مع ثوابت دينهم.

والإسلام دين سماوي وإنساني يعلي قيم الإنسانية وحياتها المسؤولة ويدعو للتسامح والاعتدال والانفتاح على تجارب الإنسانية الأخرى والترابط بين الرسالات السماوية وتجارب البشر. ويعلي معاني العلم والعمل والإيمان.

فنحن جزء من امة الإسلام، نألم لألمها ونرقى برفقها ونعيش في فضائها الروحي وارثها الحضاري العظيم.